محددات نجاح الخصخصة بقطاع الزراعة

(دراسة بمنطقة مديرية التحرير)

عدلى على أبو طاحون*

تمهيد :

أعتنقت مصر فى الستينات أيديولوجية اقتصادية تعتمد أساسا على الفكر الاشتراكى والذى يقوم على أساس التخطيط المركزى والقطاع العام والقرارات المركزية ، إلا أن الملاحظ أن هذا النظام لم يعد صالحاً لمواجهة المتغيرات الدولية من منطلق أن البيئة الفكرية التى كانت سائدة فى عقد الستينات تختلف اختلافا جوهريا عنها فى الوقت الحاضر ، كما وأن ازدياد درجة الاعتماد المتبادل بين أجزاء العالم بعضه وبعض سواء فى مجال الصناعة أو الزراعة أو التجارة استلزم أن تسود اقتصاديات السوق . كما شهدت الفترة الأخيرة تقاربا اقتصاديا وسياسياً وثقافياً بين العام الاشتراكى سابقا وبلاد الاقتصاد الحر وأصبح العالم اليوم قائما على الاعتماد المتبادل بين الدول وعالمية السوق واشتداد المنافسة وتطوير وتحسين الإنتاج ، كما أن الإدارة الكفء ومرونة وسرعة القرارات الاقتصادية لملاحقة التغيرات السريعة هى مفتاح النجاح ، كل هذه العوامل والصفات والمتطلبات لاتقوم على اقتصاديات تعتمد على التخطيط المركزى وسيطرة القطاع العام وبيروقراطية الإدارة ، ومن ثم جاءت عناصر سياسة التحرير الاقتصادى لتقابل العوامل والمتطلبات السابقة .[1]

المشكلة البحثية وأهميتها :

ازدادت خلال العقود الثلاثة الماضية سيطرة القطاع العام بصورة كبيرة على الاقتصاد القومى

*د. عدلى على أبو طاحون :أستاذ الاجتماع الريفى المساعد - جامعة المنوفية.

حيث بلغ حجم استثماراته نحو ٧٠٪ من مجمل الاستثمارات ويتحقق به نحو ٥٥٪ من القيمة المضافة فى القطاع الصناعى ، كما يسيطر على ٨٠٪ من التجارة الخارجية (صادرات وواردات) ويسيطر ايضا على ٩٠٪ من النظام المصرفى والتأمين .[٢]

ويحتل القطاع الزراعى جزءا كبيرا من الاقتصاد القومى حيث يمثل سكان الريف نحو ٥٦٪ من جملة السكان ، كما تشكل العمالة الريفية نحو ٥٣٪ من قوة العمل ، ويساهم القطاع الزراعى فى الناتج المحلى بنحو ١٧٪ .[٣]

ولقد تدهور أداء القطاع الزراعى فى السنوات العشر الأخيرة على الرغم من أهميته للاقتصاد القومى حيث انخفض نصيب الزراعة من ٢٠٪ الى ١٧٪ من الناتج المحلى ، وكذا انخفض معدل النمو الحقيقى الى ٠,٨٪ سنويا كما انخفض معدل النمو فى العمل فى القطاع الزراعى الى أقل من ١٪ .[٤]

وسيطرت الدولة سيطرة شبه كاملة لفترة طويلة على قطاع الزراعة حيث سيطرت على مستلزمات الإنتاج وتسويق المحاصيل الزراعية بأسعار تحدد من قبل الدولة ، كما سيطرت على التعاونيات الزراعية التى يفترض أنها مملوكة للفلاحين ، وتدخلت الدولة فى قطاع استصلاح الأراضى وأقامت الشركات الزراعية والمشاريع الزراعية منافسة فى ذلك صغار الزراع بطرح انتاجها بأسعار اجتماعية ، مما أدى إلى تدهور القطاع الزراعى وتدنى انتاجه.

لقد أصبح واضحا أن المبالغة فى التدخل الحكومى بالقطاع الزراعى وراء التدهور الذى حدث فى أداء القطاع الزراعى وظهرت الدعوة لخصخصة القطاع الزراعى بهدف تحسين مستوى أدائه.

كذلك فإنه من المتوقع أن تمارس موجة التحرير الاقتصادى التى اجتاحت العالم فى الفترة الأخيرة آثارا عديدة على الزراعة فى مصر. وتتمثل موجة التحرير هذه فى إقامة منظمة التجارة العالمية والتى تمخضت عنها اتفاقيات الجات ، وفى انهيار الاشتراكية فى معظم دول المعسكر الاشتراكى سابقا وعلى رأسها الاتحاد السوفيتى. ومن أبرز الآثار المتوقعة فى هذا الشأن :

(أ) تعرض الانتاج الزراعى المصرى للمنافسة الأجنبية مما ينذر بزيادة الواردات الزراعية وتقلص الصادرات مالم يتم مواجهة هذه المنافسة من خلال سياسات الإصلاح الاقتصادى الزراعى ،

(ب) ارتفاع أسعار الواردات من السلع الزراعية الغذائية بسبب تزايد الطلب من قبل الدول

الاشتراكية التى انفتحت على العالم بعد أن كانت منغلقة على نفسها .

(جـ) انخفاض حجم المعونات الغذائية التى كانت تحصل عليها مصر بعد أن أصبح المجتمع الدولى يميل إلى الشراكة أكثر منها إلى الإعانة ولاشك أن هذا يزيد من التحديات التى يواجهها القطاع الزراعى لتوفير الاحتياجات الغذائية المحلية.

ومن ناحية أخرى أدت التحولات الإقليمية التى حدثت فى نطاق العالم العربى بعد حرب الخليج إلى ضيق السوق العربية أمام العمالة الزراعية المصرية ، وأمام الصادرات المصرية الزراعية مما يزيد من العوائق التى تواجه التنمية الزراعية .

مماسبق يتضح أن التغيرات العالمية والإقليمية والمحلية التى حدثت فى الآونة الأخيرة أضافت تحديات جديدة أمام القطاع الزراعى فى مصر ، لذا فلا مناص من اجراء إصلاحات اقتصادية فى هذا القطاع حتى يصبح قادرا على مواجهة هذه التحديات .

ولقد بدأت مصر فى تنفيذ برامج الخصخصة بصورة رسمية بصدوز القانون رقم ٢٠٣ لسنة ١٩٩١ ولقد أنجز قطاع الزراعة مرحلة كبيرة فى هذا المجال مقارنة بقطاع الصناعة ، لذا فإن الأمر يتطلب تقييم هذه البرامج لمعرفة نقاط الضعف بها والعمل على تلافيها وكذا معرفة نقاط القوة والعمل على تعزيزها ، ومن هذا المنطلق تجىء أهمية هذه الدراسة والتى تستهدف التعرف على محددات نجاح عملية الخصخصة فى أحد المشروعات الزراعية الكبرى والتى تم خصخصتها وهى مشروع مديرية التحرير.

الإطار النظرى والمرجعى:

لقد ظهرت فى الآونة الأخيرة مصطلحات عديدة للتعبير عن عملية تحويل بعض وحدات القطاع العام إلى ملكية القطاع الخاص ومن أبرز هذه المصطلحات الخصخصة ، والتخصيصية والاستخصاص ولكن من أكثر هذه المصطلحات شيوعا فى الاستخدام مفهوم الخصخصة، ومع أن مصر بأت فى تنفيذ هذا البرنامج منذ صدر القانون رقم ٢٠٣ لسنة ١٩٩١ والخاص بإعادة تنظيم شركات القطاع العام . إلا أن مصر لم تكن أول دولة تتبنى عملية الخصخصة بل سبقتها فى ذلك دول عديدة متقدمة ونامية، ولقد كانت انجلترا من أول الدول التى تبنت هذه السياسات مع بداية الثمانينات إبان فترة حكم " تاتشر" عندما قامت الحكومة ببيع شركات النقل والاتصال والبترول والخدمات العامة للقطاع

الخاص وتبع انجلترا فى ذلك دول متقدمة مثل فرنسا وايطاليا وأسبانيا وكندا وغيرها .[٥]

ولقد لجأت الدول المتقدمة إلى انتهاج الخصخصة كوسيلة للتخلص من بعض المشاكل الاقتصادية التى تعرضت لها منذ بداية الثمانينات مثل الركود التضخمى وانخفاض معدلات الادخار والاستثمار وتفاقم عجز الموازنة العامة وميزان المدفوعات ، غير أن اتباع أسلوب الخصخصة من قبل بعض الدول النامية لم يكن وليد فكر داخلى وإنما كان بمثابة سياسة مفروضة من قبل البنك الدولى وصندوق النقد الدولى كشرط ضرورى لإعادة جدولة الديون.

وهناك تعريفات كثيرة تناولت مفهوم الخصخصة من أبرزها أنها تشير الى تحسين كفاءة وادارة وتشغيل المشروعات العامة من خلال الاعتماد الأكبر على آليات السوق ومبادىء القطاع الخاص وبما يخدم أهداف التنمية الاقتصادية والاجتماعية.[٦]

ووفقا لهذا المفهوم فإن عملية الخصخصة تتضمن عددا من العناصر نذكر منها مايلى :

أولا : تحسين كفاءة وإدارة وتشغيل المشروعات العامة من خلال الاعتماد على مبادىء القطاع الخاص، وهذا يعنى الإبقاء على ملكية المشروعات العامة للدولة وتغيير أسلوب ادارتها وتشغيلها بما يتفق مع مبادىء القطاع الخاص، وتتمثل هذه المبادىء فى اتخاذ تعظيم الربح كهدف والاعتماد على الأسعار الاقتصادية التى تعكس التكلفة الحقيقية وربط الأجر بالإنتاجية.

ثانيا :كما تتضمن الخصخصة بيع بعض وحدات القطاع العام إلى القطاع الخاص.ونظرا لما يترتب على ذلك من نقل للادارة إلى حوزة القطاع الخاص فإن تحويل الملكية يفترض فيه أن يؤدى لتحسين كفاءة الادارة والتشغيل للوحدات المحولة. وفى هذا المجال تثار المعايير التى فى ضوئها تتم عملية التحويل من القطاع العام الى القطاع الخاص. ويرى البعض[٧] أن أهم هذه المعايير هى:

(أ) معيار الربحية : حيث تتضارب الآراء مابين بيع الوحدات الخاسرة أم الرابحة.

(ب) معيار الحجم: حيث يتعين بيع الوحدات صغيرة الحجم والتى تتطلب رؤوس أموال قليلة.

(جـ) معيار طبيعة النشاط : حيث يتعين بيع المشروعات التى تتفق طبيعتها مع القطاع الخاص مثل تلك التى تعمل فى توزيع السلع الغذائية والسياحية والفندقة والمواصلات

والتشييد والتجارة وغيرها .

(د) معيار الملكية:حيث يتعين بيع المشروعات ذات الملكية المشتركة بين القطاع العام والخاص.

(هـ) معيار التبعية التنظيمية : حيث يتعين بيع المشروعات التابعة للمحليات .

(و) معيار هيكل السوق : حيث يتعين بيع المشروعات التى يؤدى بيعها لتصحيح الوضع الاحتكارى فى السوق.

(ز) معيار التغيير التكنولوجى : حيث يتعين البدء فى بيع المشروعات التى تتصف بسرعة التغير التكنولوجى مثل صناعات الأجهزة الألكترونية.

ثالثا: وهو العنصر الثالث من عناصر مفهوم الخصخصة حيث تتضمن هذه العملية إفساح المجال أمام القطاع الخاص ليحتل نسبة أكبر من الناتج الاجمالى والعمالة الكلية والاستثمار الكلى فى المجتمع من خلال النمو الطبيعى الذى يحدث فيه، فلا يجب أن تقتصر عملية الخصخصة على مجرد تحويل مابيد القطاع العام الى يد القطاع الخاص وانما زيادة الدور الذى يوكل اليه فى خطط التنمية بحيث يستحوذ على النصيب الأكبر من المشروعات الجديدة التى تتضمنها هذه الخطط.

رابعا : لقد ورد فى تعريف الخصخصة أنها تعتمد على آليات السوق وهذا يشير إلى أهمية البيئة الاقتصادية التى تعمل فى ظلها برامج الخصخصة فالبيئة الاقتصادية التى كانت توجد فى ظل سيادة القطاع العام بما تحتويه من قوانين واجراءات روتينية لاتعتبر ملائمة للوضع الجديد الذى يتطلب سياسات تكييف وتأهيل الاقتصاد.

وهناك أسلوبان لعملية التكيف: الأسلوب الأول يسمى أسلوب العلاج بالصدمة والأسلوب الثانى هو أسلوب الخطوة خطوة والأسلوب الأول تبناه الاتحاد السوفيتى السابق وهو يتمثل فى تحرير النظام الاقتصادى دفعة واحدة وليس بالتدريج كما يحدث فى الأسلوب الثانى [٨] ولقد كانت نتيجة الإصلاح بالصدمة قاسية فى الاتحاد السوفيتى حيث ترتب عليها: (أ) ارتفاع الأسعار بمعدل ١٤٥٠٪ عام ١٩٩٢ وبمعدل ١٠٠٠٪ فى عام ١٩٩٣. (ب) انخفاض الأجور الحقيقية بدرجة كبيرة وبالتالى انخفاض الطلب الكلى على السلع والخدمات سواء كان محليا أو اجنبيا ثم ظهور حالة من الانكماش العام على مستوى الاقتصاد ككل ، (جـ) تدهور الاستثمار والانتاج حتى انخفض الناتج المحلى الإجمالى بنسبة ٣٣٪ حتى عام ١٩٩٢وبنسبة ٤٠٪حتى عام ١٩٩٣ .

ولقد أخذت مصر بالأسلوب الثانى للتكيف والذى يسمى أسلوب الخطوة خطوة حيث بدأت عملية التكيف فى أعقاب حرب ١٩٧٣بانتهاج مصر ماعرف بالانفتاح الاقتصادى آنذاك حيث اتخذت مجموعة من السياسات الجديدة أبرزها : (أ) سياسة الاسستثمار ، (ب) تحرير الصرف، (جـ) فتح باب المنافسة بين مشروعات القطاع العام والخاص ، (د) السياسة التجارية والتى فتحت باب الاستيراد والتصدير أمام كل من القطاع الخاص والعام مع استثناء بعض السلع الاستراتيجية حيث قصر التعامل فيها على القطاع العام. ولقد تم ومع بداية التسعينات استكمال سياسة تكييف أو تأهيل الاقتصاد المصرى من خلال إحداث تعديلات فى هيكل الملكية وذلك باصدار قانونين هامين الأول هو قانون تنظيم قطاع الأعمال العام والذى أباح تصفية بعض المشروعات أو بيعها للقطاع الخاص أما القانون الثانى فهو خاص بتنظيم العلاقة بين المالك والمستأجر، (هـ) إصدار قانون سوق رأس المال الجديد ، (و) تحرير الأسعار ، (ز) تطوير ادارة الشركات القابضة التابعة ، (ح) ترشيد الإنفاق الحكومى من خلال تخفيض الدعم، (ط) تخفيف القيود الجمركية عن كثير من المنتجات المستوردة ، (ى) إخضاع نشاط البنوك الأجنبية لإشراف البنك المركزى.

خامسا - لاتعنى الخصخصة التصفية الكاملة لوحدات القطاع العام ولكن تم تحديد بعض أنواع الشركات التى لن يسمح ببيعها مثل شركات المرافق العامة، والشركات التى لها نشاط استراتيجى والشركات التى تحتكر نشاطاً معيناً مثل المناجم والأسلحة وشركات تنتج سلعاً ضرورية ويمثل انتاجها نسبة كبيرة من مجموع الانتاج الكلى للسلعة.

بعد أن تم التعرض لمفهوم الخصخصة يبقى الإجابة على سؤال هام هو: ماهى أهداف عملية الخصخصة ويمكن ايجاز هذه الأهداف فى الآتى:

(أ) التخلص من عناصر عدم كفاءة وحدات القطاع العام[٩][١٠] ففى دراسة قام بها بنك الاستثمار القومى على شركات القطاع العام البالغ عددها ٣٧٢ شركة باستخدام موازنات عام ١٩٩٠ اتضح أن الصافى القابل للتوزيع بلغ ٢,٣٥ مليار جنيه وذلك قبل استبعاد الضرائب وهو يمثل نسبة منخفضة من حجم رأس المال تتراوح بين ٢,٨-٣,٥٪ مع العلم أن جزءا كبيرا من هذا الفائض لايرجع لنشاط الشركات الأصلى وإنما يرجع لأصول وأراضى مباعة من قبل، ولقد اتضح أن من أهم أسباب تدنى كفاءة وحدات القطاع العام عدم الفصل بين الملكية والإدارة.

(ب) إعادة تخصيص الموارد فى صالح القطاع الخاص مما يرفع من الإنتاجية ويزيد من معدلات الأرباح باعتبار أن وحدات القطاع الخاص أكثر كفاءة من وحدات القطاع العام .

(جـ) تخفيض العجز فى ميزانية الحكومة وميزان المدفوعات وذلك بسبب تخلص الدولة من الدعم الذى كانت تمنحه لشركات القطاع العام .

(د) رفع معدل التنمية الاقتصادية فى المجتمع وذلك من خلال اعادة استخدام حصيلة بيع وحدات القطاع العام فى انشاء مشروعات جديدة وفتح فرص جديدة أمام المدخرات الخاصة لتستثمر فى تملك مشروعات قائمة أو جديدة.

(هـ) إعادة توزيع الثروة والدخل لصالح الطبقات المتوسطة والفقيرة من خلال اتاحة الفرصة لها لتملك بعض أجزاء وحدات القطاع العام [١١][١٢]

وفى قطاع الزراعة كان اتباع سياسة الخصخصة ضرورة حتمية حيث أنه ومنذ اصدار قانون الإصلاح الزراعى فى بداية الخمسينات زاد تدخل الدولة فى قطاع الزراعة. ومن أبرز ملامح هذا التدخل : (أ) تحديد أسعار المنتجات الزراعية والمدخلات الزراعية بما يخدم الأغراض الاجتماعية والسياسية، (ب) فرض سياسة التوريد الاجبارى للحاصلات الزراعية (جـ) فرض نظام الدورة الزراعية الاجبارية ، (د) فرض حد أقصى ثابت لايجار الأرض الزراعية (سبعة أمثال الضريبة) ، (هـ)استحالة طرد المستأجر من الأرض وفقا لعقد الايجار .

من هنا فلقد ارتكزت عناصر سياسة الإصلاح الاقتصادى بالزراعة فى مصر فى الآتى: [١٢]
(أ) الغاء التوريد الاجبارى للمحاصيل ماعدا قصب السكر . ولحماية المزارعين من التقلبات السعرية حددت الدولة مايطلق عليه بسعر الأساس لكل محصول ، (ب) تحرير تسويق الحاصلات : حيث تم تحرير تسويق الحاصلات الزراعية حتى القطن وتم انشاء بورصة البضاعة الحاضرة للقطن بالاسكندرية كما قامت الحكومة بإعلان حد أدنى لسعر القطن بالنسبة لكل صنف ، (جـ) تحرير الأسعار الزراعية : حيث تخلت الحكومة عن سياسة التسعير الجبرى للحاصلات الزراعية وقامت بتحرير أسعار المنتجات خاصة المحاصيل التصديرية كالقطن وقصب السكر والأرز وبالإضافة إلى ذلك قامت بالغاء الدعم الممنوح لمستلزمات الانتاج ، (د) التحول من التخطيط المركزى الى التخطيط التأشيرى : حيث تم الغاء التركيب المحصولى الذى كان يتقرر وفقا للدورة الزراعية وحل محله التركيب المحصولى

التأشيرى الذى يتحدد وفقاً لاحتياجات المزارعين ، (هـ) تشجيع الاستثمار الخاص ، حيث شجعت الحكومة مستثمرى القطاع الخاص من المواطنين العرب والأجانب لاستصلاح وتملك الأراضى وقامت الدولة بالتصرف فى الأراضى التابعة للشركات الزراعية العامة بالبيع للمستثمرين وبالتوزيع على العاملين فى هذه لشركات. ولقد بلغت نسبة الخصخصة فى شركات استصلاح الأراضى ١٠٠٪ كما تم السماح للقطاع الخاص بأن يقوم باستيراد وبيع مستلزمات الإنتاج الزراعى ، (و) الإصلاح المؤسسى والتشريعى ومن أبرز ماتم فيه :

أ- تقليص دور البنك الرئيسى للتنمية والائتمان الزراعى فى توزيع مستلزمات الانتاج وتحويل الإقراض من الإقراض المدعم إلى إقراض غير مدعم وزيادة دور القطاع الخاص فى توزيع مستلزمات الانتاج الزراعى ، ب - تحويل هيئة القطاع العام للتنمية الزراعية وهيئة القطاع العام للثروة الحيوانية والداجنة لشركات قابضة حتى تتمتع بمرونة كافية ، جـ - إعادة التوازن فى العلاقة بين المالك والمستأجر من خلال اصلاح تشريعى حيث تم رفع القيمة الايجارية من ٧ أمثال الضريبة الى ٢٢ مثلا، مع معاملة عقود الإيجار الجديدة فى اطار القانون المدنى .

وعن الآثار المتوقعة لعملية خصخصة القطاع الزراعى فإنه يمكن تناول ستة من هذه الآثار فى الآتى :

(أ) الأثر على الأداء العام للقطاع الزراعى : وفى هذا الشأن أوضحت بعض الدراسات القياسية أن سياسة الإصلاح الاقتصادى التى انتهجتها الحكومة فى المجال الزراعى منذ منتصف الثمانينات قد أثرت ايجابياً وجوهرياً على النمو الزراعى فى مصر [١٣]، بينما ترد[١٤] بعض المؤشرات التى تعكس حجم التأثير الذى حدث فى قطاع الزراعة نتيجة لعملية الخصخصة حيث ارتفع معدل النمو فى القطاع الزراعى من ٢,٦ فى الثمانينات إلى ٣,٢ فى التسعينات ، كما زادت نسبة الصادرات الزراعية من ٣٦٤ مليون جنيه فى الثمانينات الى ١٨١٤ فى التسعينات .

ويتناول البعض[١٥] ملامح تطور أداء القطاع الزراعى فى مصر فى ظل الإصلاح الاقتصادى حيث يقارنون بين بعض محددات هذا الأداء فى سنة ١٩٨١ مع ما يقابله عام ١٩٩٤ حيث زادت مساحة الأرض الزراعية من ٥,٦ مليون فدان الى ٧,٦ مليون فدان . كما زادت المساحة المحصولية من ١١,٢ مليون فدان الى ١٤,٣ مليون فدان وزاد انتاج الحبوب من ٨ مليون طن الى ١٦ مليون طن وزادت نسبة الاكتفاء الذاتى من القمح من ٢٥٪ الى ٥٠ ٪ كما زاد الناتج الزراعى من ٥,٤

مليار جنيه الى ٢٨ مليار جنيه (مع ملاحظة أن الرقم الأخير لعام ١٩٩١).

(ب) الأثر على تخصيص الموارد : حيث توضح الإحصاءات أن المحاصيل الزراعية التى خضعت للتحرير أولا وفقاً لبرنامج الاصلاح الاقتصادى قد فاق أداؤها المحاصيل الأخرى التى تعرضت للتحرير فى مرحلة تالية ، وبالتالى زادت نسبة الموارد الزراعية الموجهة لزراعتها ، فالقمح والأرز والذرة والبرسيم وهى محاصيل بدأ التحرير بها زاد انتاجها بنسبة ٥٩٪ خلال الفترة ١٩٨٦-١٩٩٢[١٦] ، كما زادت صادرات الأرز من ٢,٤ مليون دولار عام ١٩٨٠ الى ٢٣ مليون دولار عام ١٩٩١/٩٠ أما القطن والذى تأخرت سياسة التحرير بالنسبة له فلقد انخفضت صادراته بنسبة ٥٠٪ خلال الفترة من ٨٠-١٩٩٠.

(جـ) الأثر على الإنتاجية : لقد صاحب الغاء التدخل الحكومى فى زراعة الأرز زيادة فى الانتاجية بنسبة ٣٥٪ خلال الفترة من ٨٧-١٩٩١ ، هذا فى حين انخفضت انتاجية القطن نتيجة لاستمرار سياسة التدخل الحكومى بنسبة ٤٢٪ خلال الفترة ١٩٨٠-١٩٩٠، كما يلاحظ أن انتاجية العامل فى مغازل القطن فى مصر أقل منها بنسبة ٢٥٪ فى أوروبا بالإضافة الى أن العمالة فى مصانع حلج القطن فى مصر أكبر منها بنسبة ٣,١-٥,١٪ فى الدول النامية[١٧].

(د) الأثر على الاستثمار الزراعى : تشير الاحصاءات الى أن نسبة مساهمة القطاع الخاص من الاستثمار فى زراعة واستصلاح الأراضى لم تزد خلال الفترة من ١٩٨٢-١٩٩١ حيث كانت متذبذبة حول متوسط عام يبلغ ٥٨,٧٪ تقريبا.[١٨] وتشير نتائج خطة التنمية (٨٦/٨٧-٩١/١٩٩٢) إلى أن استصلاح الأراضى الجديدة بظروفها الراهنة لم تجذب القطاع الخاص بدرجة كبيرة ولأسباب عديدة منها ارتفاع سعر الفائدة للاقتراض الى مستوى وصل الى ٢٠٪ وارتفاع أسعار المعدات والمدخلات الزراعية ، كما أن نصيب القطاع الزراعى من جملة الاستثمارات فى المشروعات المشتركة لم يتجاوز ٣٪ حتى آخر يونيو ١٩٩٤ ويعزى هذا الى النص على ألا تقل نسبة ملكية رأس المال المصرى عن ٥١٪ من المشروعات المشتركة لاستصلاح الأراضى واستزراعها .

(هـ) الوفر الناتج عن تحرير الأسعار : حيث ترتب على تحرير أسواق مستلزمات الانتاج أن زاد نصيب القطاع الخاص الى ٨٠٪ من توزيع هذه المستلزمات[١٩] ، كما ترتب على تحرير الأسعار مكاسب صافية للمنتجين وللحكومة. فبالنسبة للمنتجين حدثت وفورات تقدر بنحو ٢,٨٣ مليار جنيه سنوياً منها ١,٢ مليار راجعة لتحرير سوق القطن ، ٨٠٠ مليون نتيجة تصدير القطن ، ٧٥٠

مليون لزيادة كفاءة الرى ، ٨٠ مليون راجعة لزيادة كفاءة الاستثمار فى استصلاح الأراضى . اضافة لذلك فلقد حدثت وفورات للحكومة تساوى خمسة مليار جنيه نتيجة انخفاض مقدار دعم المنتج والمستهلك.

(و) المنافع الاجتماعية : ولقد قدرت إحدى الدراسات المنافع الاجتماعية الناجمة عن الخصخصة وتحرير الصناعات الزراعية الرئيسية بحوالى ٤ مليار جنيه سنويا مقابل تكاليف محتملة تبلغ ٣٠٠ مليون جنيه موزعه كالآتى : ٣٠٠ مليون جنيه تسويق وتصنيع الأرز ، ١٠٦٨ مليون جنيه حلج وغزل ونسج القطن ، ١٠٣٣ مليون جنيه لتصنيع وتسويق الأسمدة ، ١٨٠ مليون جنيه لاتباع معايير اقتصادية عند اختيار مشروعات الاستصلاح ، ٣٦٠ مليون جنيه لتحقيق توازن بين استثمارات التوسع الأفقى والرأسى ، ٤٤٠ مليون جنيه توفير مياه رى ، ٦١٩ مليون جنيه لبنود اخرى.[٢٠]

بالاضافة إلى هذه الآثار الايجابية هناك آثار سلبية حيث يشير البعض [٢١] إلى أن انحسار دور الحكومة عن الزراعة ترتب عليه : (أ) أن تخلى الدولة عن استصلاح الأراضى وتوزيعها على الخريجين والمعدمين أدى إلى زيادة درجة تركز الأرض فى أيدى قلة من الأغنياء ، (ب) أن اتجاه الدولة الى بيع الأراضى بالمزايدة يستبعد طبقة الفقراء والمعدمين من امتلاك هذه الأراضى ، (جـ)يصاحب عملية الخصخصة حزمة من المشاكل التمويلية والتسويقية التى تواجه الخريجين والمنتفعين وصغار المزارعين ، (د) يترتب على انسحاب الدولة من الإشراف على الدورة الزراعية سوء استخدام المياه وسوء استخدام المبيدات الحشرية الأمر الذى يضر بالانتاج والانتاجية الزراعية ، (هـ) يترتب على تخلى الدولة عن رقابة الصادرات والواردات الزراعية الإضرار بالصادرات من حيث تدنى نوعيتها نظراً لعدم الالتزام باعتبارات الجودة العالمية ، (و) يترتب على تحرير الأرض الزراعية تعريض المنتجات الزراعية المحلية للمنافسة العالمية وهو ماقد يضر بالمزارعين خاصة إذا ما اتبعت بعض الدول أسلوب الإغراق.

وسيتم خلال هذه الدراسة تناول بعض العوامل والتى ترى الدراسة أنها تعكس إلى حد كبير نجاح عملية الخصخصة وهذه المحددات هى : (أ) الانتاج ، (ب) التكاليف ، (جـ) التركيب المحصولى، (د) التكنولوجيا المستخدمة ، (هـ) مصادر الحصول على مستلزمات الانتاج ، (و)مصادر الحصول على مصادر المعلومات ، (ز) حجم العمالة ، (ح) ظروف التسويق ، (ط)

أوضاع الائتمان ، ويلاحظ أن أغلب هذه المتغيرات اقتصادية حيث تم تناول المتغيرات الاجتماعية والثقافية والسيكولوجية فى موضع آخر .

المنهج البحثى :

المجال الجغرافى : لقد أولت حكومة الثورة اهتماما خاصاً بعملية استصلاح الأراضى وكانت بداية عهدها بهذه المشروعات انشاء مديرية التحرير والتى تعتبر أول تجربة لاقتحام المناطق الصحراوية فى مصر ، ويقع زمام هذه المديرية شرق الطريق الصحراوى الممتد بين القاهرة والاسكندرية بدءا من الكيلو ٨٢، وتدخل المديرية فى زمام شركة جنوب التحرير وهى كبرى شركات التنمية الزراعية والتى تتبع الشركة القابضة للتنمية الزراعية ، ولقد اختيرت مديرية التحرير أساساً لأنها من أول المشروعات العامة الجارى خصخصتها ولقد بدأت هذه العملية فى سنة ١٩٧٧ من خلال تمليك الأرض للخريجين واستمرت مع تطبيق سياسات الاصلاح الاقتصادى حيث تم تمليك كل زمام الشركة تقريبا للعاملين السابقين بالشركة والمستثمرين والتعاونيات.

العينة : اختير لاجراء الدراسة عينة قوامها ٢٢٠ مالكاً منهم ١٩٠ مالكاً يمثلون الملاك من العاملين السابقين فى الشركة بفئاتهم الثلاث (جامعيين ، مؤهلات متوسطة ، غير مؤهلين) ، كما ضمت العينة أيضاً ٣٠ مالكاً يمثلون المستثمرين فى منطقة الدراسة وبالتالى فالعينة تحتوى أنماطاً مختلفة من الملكيات الزراعية .

المتغيرات البحثية :

(١) **متغير الانتاجية** : وتم حساب قيمة المتغير من خلال حساب متوسط نسبة الزيادة فى الانتاجية فى المحاصيل التى كانت تزرع قبل التصفية وتم الاستمرار فى زراعتها كالآتى :

أكثر من ١٠٪ منح درجتين ، من ١٠-٢٠٪ منح أربع درجات ، ٢٠ - ٤٠٪ منح ٨ درجات، من ٤٠-٦٠٪ منح ١٦ درجة، من ٦٠-٨٠٪ منح ٣٢ درجة ، أكثر من ٨٠٪ منح ٥٠ درجة ، وذلك لكل محصول ثم أخذ متوسط التغير فى الانتاجية للفدان.

(٢) **متغير التغير فى التكاليف** : وتم حساب قيمة المتغير من خلال حساب ٪ للتغير فى التكاليف سواء كانت بالزيادة أو بالنقص ثم حساب النسبة بين التغير فى الانتاج الى التغير فى التكاليف لكل فدان.

(٣) **متغير التركيب المحصولى** : وتم حساب قيمة المتغير من خلال مجموع بندين :

البند الأول : درجات الإجابة عن سؤال : هل بدأتم بعد التصفية فى زراعة محاصيل جديدة فإذا كانت الاجابة بنعم منح درجتين ،أما اذا كانت الإجابة بلا فيمنح صفرا .

البند الثانى : وهو مجموع درجات الإجابة على سؤال : ماهى هذه المحاصيل وماهو العائد بالجنيه من الفدان ؟ وتم حساب قيمة البند من خلال اعطاء درجتين لكل محصول جديد مضروبا فى وزن معين يعكس نسبة العائد من المحصول للفدان منسوبا للعائد الكلى فى السنة من جملة المحاصيل التى تم زراعتها .

(٤) **متغير التكنولوجيا المستخدمة** : وتم حساب قيمة المتغير من خلال حاصل جمع مجموعة من البنود هى :

البند الأول : درجة الإجابة عن سؤال : هل تستخدم تكنولوجيا جديدة لم تكن تستخدم فى الشركة من قبل ؟ فإذا كانت الإجابة نعم = ٣ ، إلى حد ما = ٢ ، لا = ١

البند الثانى :وهو متعلق بمجالات استخدام التكنولوجيا : ولقد تم تحديد أربعة مجالات كل مجال يحتوى على مجموعة من السمات التكنولوجية وهذه المجالات هى :

(أ) التكنولوجيا الحيوية ، (ب) التكنولوجيا الميكانيكية ، (جـ) التكنولوجيا الكيماوية،(د)تكنولوجيا استصلاح الأراضى ، ولقد تم منح كل سمة تكنولوجية تحت كل مجال درجتين ثم تم جمع الدرجات .

البند الثالث : درجة الإجابة عن سؤال : فى رأيك هل الزيادة فى الانتاج كانت راجعة فى الأساس لاستخدام التكنولوجيا ؟ فإذا كانت الإجابة صح بدرجة كبيرة = ٤ ، صح بدرجة متوسطة =٣. صح لكن فى عوامل أخرى مع التكنولوجيا = ٢ غير صحيح بالمرة = ١.

(٥) **متغير الظروف التسويقية** : وتم حسابه من مجموع الإجابة على سؤالين ، السؤال الأول : مدى توافر مراكز تسويقية وتم الترقيم كالآتى :

متوفرة بدرجة كبيرة = ٣ ، بدرجة متوسطة = ٢ . قليلة = ١ ، منعدمة = صفر السؤال الثانى: درجة الرضا عن مراكز التسويق وتم ترقيمها كالآتى :

راضى بدرجة كبيرة = ٣ ، راضى بدرجة متوسطة = ٢ ، راضى بدرجة قليلة = ١ ، غير راضى= صفر .

(٦) **متغير أوضاع الائتمان الزراعى** : وتم حسابه من مجموع الإجابة على سؤالين ، السؤال الأول : مدى توافر مصادر الائتمان وتم الترقيم كالآتى :

متوفرة بدرجة كبيرة = ٣ ، بدرجة متوسطة = ٢ ، بدرجة قليلة = ١ ، منعدمة = صفر . والسؤال الثانى : درجة الرضا عن مصادر الائتمان وتم ترقيمها كالآتى :

راضى بدرجة كبيرة = ٣ ، راضى بدرجة متوسطة = ٢ ، راضى بدرجة قليلة = ١ ، غير راضى= صفر .

(٧) **متغير مصادر الحصول على مستلزمات الإنتاج** : وتم حساب قيمة المتغير من خلال مجموع بندين :

البند الأول : سؤال المستبين عن مصادر الحصول على بعض مستلزمات الإنتاج بعد خصخصة الشركة : وهذه المستلزمات هى : (أ) التقاوى ، (ب) الأسمدة ، (جـ) المبيدات ، (د) الآلات . فاذا كانت الإجابة هى : التجار منح ٣ درجات، الجمعية منح درجتين ، البنك منح درجة.

البند الثانى : هو سؤال المستبين عن المصدر المفضل من المصادر السابقة . فإذا كانت الإجابة التجار منح ٣ درجات، الجمعية منح درجتان ، البنك منح درجة واحدة.

(٨) **متغير مصادر الحصول على المعرفة العلمية** : وتم حساب قيمة المتغير من خلال مجموع الإجابات عن سؤال هو : كم مرة ترددت على مراكز الخدمات الزراعية التالية فى الستة شهور الماضية؟ وتم تحديد تسعة مراكز هى : محطة الخدمة الآلية ، الوحدة البيطرية، بنك القرية ، الجمعية التعاونية الزراعية ، الإدارة الزراعية ، بنك الأئتمان ، مديرية الزراعة ، أقرب محطة بحوث ، أقرب كلية زراعة . فإذا كانت الإجابة من ٥-٦ مرات منح ٣ درجات، ومن ٣-٤ مرات منح درجتين ، من ١-٢ منح درجة واحدة ، ولايتردد = صفر .

(٩) **متغير التغير فى حجم العمالة**: وتم حساب قيمة المتغير من خلال حصيلة الإجابة على بندين :

البند الأول : هل ساهمت عملية الخصخصة فى خلق فرص عمل جديدة ؟ فإذا كانت الإجابة ساهمت بدرجة كبيرة = ٣ ، ساهمت بدرجة متوسطة = ٢ ، لم تساهم بالمرة = ١ ، أدت إلى حدوث بطالة = صفر .

البند الثانى : فى حالة ما إذا كانت قد ساهمت فى خلق فرص عمل جديدة ماهى الصورة التى استوعبت العمالة الجديدة ؟

(أ) خلق مجالات جديدة للعمل (صناعات صغيرة مثلا)

(ب) دخول أنماط جديدة من التكنولوجيا أدى إلى الحاجة إلى عمالة فنية متخصصة.

(جـ) اقامة الملاك الجدد أدى الى خلق فرص عمل لتوفير الخدمات لهم .

(د) نشوء مراكز للتسويق وتوفير مستلزمات الإنتاج من قبل القطاع الخاص أدى إلى خلق فرص عمل جديدة.

(هـ) أخرى (١) ، أخرى (٢) .

ومنحت كل نقطة من النقاط السابقة درجتين وقيمة البند هى مجموع درجات النقاط المختلفة.

الأسلوب الاحصائى : استخدم فى تحليل بيانات الدراسة كلا من الأسلوبين الوصفى والتحليلى. ومن حيث الأسلوب الإحصائى فلقد تم استخدام الأسلوب الإحصائى المعروف باسم التحليل العنقودى Cluster Analysis بهدف تصنيف أفراد عينة الدراسة فى عناقيد وفقا لمتغيرات الدراسة ولإمكان دراسة مدى التباين بين هذه العناقيد.

النتائج والمناقشات البحثية :

الأرض والفلاح ركنان أساسيان من أركان الحياة المصرية فى جميع عصورها فالأرض كانت عماد الثروة الاقتصادية ولاتزال كذلك إلى حد ما ، والفلاح كان عماد الثروة البشرية ولايزال هذا أمره حتى الآن ، من هنا فالارتباط بينهما كبير ، إلا أنه من الملاحظ ولفترات طويلة من تاريخ مصرأن الاهتمام بالأرض كان أكثر من الفلاح حيث كان ينظر إليه كمجرد أداه يكرس جهده لخدمة الأرض واستخراج كنوزها ، من هنا تعددت صور تدخل الدولة فى الزراعة حتى أن الباحث فى التاريخ المصرى يجد أن الملكية العامة للأرض كانت أكثر شيوعا من الملكية الخاصة.

وفى العصر الحديث تعددت صور هذا التدخل سواء من خلال تحديد أسعار المنتجات ، أو من خلال فرض سياسة التوريد الإجبارى للحاصلات ، أو بالزام المزارعين بالدورة الزراعية أو قصر عملية استصلاح الأراضى على الدولة إلى غير ذلك ، كما كان للدولة دور آخر من خلال ملكيتها للأرض الزراعية ، إلا أنه ونتيجة للمبررات التى سبق ذكرها أن اتجهت الدولة إلى سياسة تحرير الزراعة (خصخصة الزراعة).

وفى هذا الجزء والمتعلق بالدراسة الميدانية سنحاول الإجابة على مجموعة تساؤلات :

١- التساؤل الأول هو هل كان هناك ضرورة لخصخصة الزراعة فى مصر ؟

٢- التساؤل الثانى هو هل ترتب على عملية الخصخصة زيادة حقيقية فى الإنتاج ؟

٣- التساؤل الثالث هو إذا كانت الخصخصة ضرورة فما هى محددات نجاحها ؟

وسنحاول فى الآتى الإجابة على هذه التساؤلات .

أولا : ضرورة الخصخصة فى قطاع الزراعة : بات من الضرورى وعلى ضوء المتغيرات الدولية والداخلية اتخاذ طريق الإصلاح الاقتصادى لاعطاء دفعة تنموية قوية للاقتصاد المصرى بكل بنياناته ومنها البنيان الزراعى . وللتأكد من ذلك أجريت هذه الدراسة بمنطقة مديرية التحرير حيث شركة جنوب التحرير الزراعية الجارى تصفيتها . وباستعراض البيانات المتاحة نجدها تشير إلى تدنى الأداء بالشركة المذكورة خلال أعوام ١٩٨٩/٨٨، ٨٩/ ١٩٩٠ وهى الأعوام التى توفرت بيانات عنها حيث حققت الشركة خسائر فى الانتاج النباتى عام ١٩٨٩/٨٨ بلغت ٢,٧ مليون جنيه إلا أنه يلاحظ أن الشركة حققت أرباحا فى السنة التالية ٨٩/ ١٩٩٠ بلغت ٣ مليون جنيه تقريباً مع أن مساحة الأرض التى كانت فى حوزة الشركة قد انخفضت من ١١٥٧٢ فدانا إلى ٩٧١٥ فدانا ويرجع هذا التحول المفاجىء إلى حقيقة لاتتعلق بكفاءة الشركة الانتاجية ، حيث اتضح أن القائمين على الشركة يقومون بتحديد سعر أساسى معين لبيع الأرض (س) ثم يعرضون الأرض للبيع فى المزاد فيأتى سعر البيع (ص) أعلى من السعر المحدد ، وبالتالى يسجل الفرق بين السعرين (ص-س) كربح يضاف إلى أرباح الشركة بالرغم من أنه لايرجع لتحسن كفاءتها الانتاجية.

ومن الواضح انه خلال الفترة ١٩٨٩/٨٨-٨٩/ ١٩٩٠ تم بيع مساحة قدرها ١٨٥٧ فدانا تم تسجيل فروق أسعارها كجزء من أرباح الشركة (جدول ١).

جدول (١)

صافى العائد فى الانتاج النباتى بشركة جنوب التحرير الزراعى

السنة	المساحة الفعلية بالفدان	المساحة المحصولية بالفدان	ايرادات الف جنيه	مستلزمات انتاج الف جنيه	صافى العائد الف جنيه	صافى العائد للفدان
١٩٨٩/٨٨	١١٥٧٢	٢٣١٤٤	٣٤٢٩	٦١٣٥	٢٧٠٦-	١١٧-
١٩٩٠/٨٩	٩٧١٥	١٩٤٣٠	٨١٣٣	٥٠٥٥	٣٠٧٨	١٥٨,٤

المصدر : حسبت من تقارير شركة جنوب التحرير الزراعية فى سنتى ٨٩/٨٨. ٨٩/ ١٩٩٠.

جدول (٢)

متوسط عائد الفدان لبعض المحاصيل فى مصر عام ١٩٩٢

المحصول	العائد
القمح	٧٧,٠١
الشعير	٢٣١,٦٤
الفول البلدى	٣٠,٨٠
الحمص	٤٤٥,٣٠
البرسيم التحريش	٥٠٣,٢٠
بصل شتوى	١٠٢١,٤٠
ذرة شامية صيفى	٥٩١,٨٠
أرز صيفى	٦٦٧,٩٠
طماطم	٣١٠٢,٤٩
بسلة	١١٦٩,١٠
متوسط عام	٨٥٣,٤٠

المصدر : وزارة الزراعة واستصلاح الأراضى . ج.م.ع ، موجز الاحصاء الزراعى ، العدد

ولاشك أن الخسارة التى ظهرت عام ١٩٨٩/٨٨ ربما كانت أكبر من ذلك ولكن بسبب اضافة أرباح الأرض انخفضت إلى رقم ٢,٧ مليون جنيه فقط. وحتى إذا تناولنا هذه الأرقام بالرغم من عدم دقتها وقارناها بمتوسط العائد للفدان المحصولى على مستوى الجمهورية سوف نجد أنها أقل بكثير. ويوضح جدول (٢) متوسط صافى عائد الفدان لعدد من المحاصيل على مستوى الجمهورية.

ونظرا لأن صافى عائد الفدان المحصولى لأرض شركة جنوب التحرير بلغ -١١٧ عام ١٩٨٩/٨٨، ١٥٨,٤عام ١٩٨٩/١٩٩٠ وهى أرقام متدنية للغاية إذا قارناها بالمتوسط العام لعائد مجموعة من الحاصلات الزراعية كما هو موضح بجدول (٢) ، فقد كان هذا مبررا كافيا للتفكير فى خصخصة الشركة، ولعل أوضاع هذه الشركة تنطبق إلى حد كبير على أوضاع معظم الشركات الأخرى.

ثانيا :التغير فى الانتاجية فى ظل سياسة الخصخصة بعينة الدراسة:

بدراسة أفراد العينة البحثية البالغ عددها ٢٢٠ مالكاً من حيث مدى زيادة انتاجية الأرض الحائزين لها الآن بمقارنتها بفترة حيازة الشركة لها فإن ١٠٢ مالكاً بنسبة ٤٦,٣٦٪ من أفراد العينة أجابوا بأنها زادت بدرجة كبيرة، كما وأجاب ٤٤ فردا بنسبة ٢٠٪ بأنها زادت بدرجة متوسطة ، بينما أجاب ٤٨ فرداً بنسبة ٢١,٨٢٪ بأنها زادت إلى حد ما وأجاب ١٥ فرداً بنسبة ٦,٨٢٪ بأنها لم تزد بالمرة ، بينما أجاب عشرة أفراد بنسبة ٤,٥٥٪ بأن انتاجية الأرض قد انخفضت ، وأخيرا أجاب فرد واحد بنسبة ٠,٤٥٪ بأنها انخفضت بدرجة كبيرة (جدول ٣).

وبدراسة أفراد عينة الدراسة من حيث الأسباب التى أدت إلى زيادة الانتاج فإن ١٠٢ فرداً من أفراد العينة بنسبة مئوية قدرها ٤٦,٣٦ أرجعوا هذه الزيادة الى توسيع قاعدة الملكية ، بينما أجاب ١٢٢ فرداً بنسبة ٥٥,٤٥ ٪ بأن هذه الزيادة ترجع إلى زيادة ساعات العمل ، كما أجاب ٦٥ فرداً بنسبة مئوية قدرها ٢٩,٥٤٪ بأن هذه الزيادة راجعة لظروف الانتاج ، كما أرجع ٦٦ من أفراد العينة بنسبة مئوية قدرها ٣٠٪ هذه الزيادة إلى زيادة أسعار المنتج ، كما أوضح ٣٦ فرداً بنسبة ١٦,٣٦٪ الزيادة إلى استخدام التكنولوجيا الجديدة، كما أرجع ٥٢ فرداً بنسبة ٢٣,٦٣٪ الزيادة الى التحرر من بيروقراطية الإدارة ، كذلك أجاب ١٨ فرداً بنسبة ٨,١٨٪ بأن الزيادة راجعة إلى تحسن ظروف توزيع المنتجات ، وأرجع فردان بنسبة ٠,٩٪ هذه الزيادة لأسباب أخرى (جدول ٤) .

جدول (٣)

مدى زيادة انتاجية الأرض بعد الخصخصة بعينة الدراسة

مسلسل	درجة الزيادة	عدد	٪
١	زادت بدرجة كبيرة	١٠٢	٤٦,٣٦
٢	زادت بدرجة توسطة	٤٤	٢٠,٠٠
٣	زادت إلى حد ما	٤٨	٢١,٨٢
٤	لم تزد بالمرة	١٥	٦,٨٢
٥	انخفضت	١٠	٤,٥٥
٦	انخفضت بدرجة كبيرة	١	,٤٥
	جملة	٢٢٠	١٠٠,--

جدول (٤)

العوامل التى أدت الى زيادة الإنتاج فى ظل الخصخصة من وجهة نظر أفراد العينة

مسلسل	البند	عدد	٪
١	توسيع قاعدة الملكية	١٠٢	٤٦,٣٦
٢	زيادة ساعات العمل	١٢٢	٥٥,٤٥
٣	توافر ظروف الانتاج	٦٥	٢٩,٥٤
٤	الزيادة فى أسعار المنتجات	٦٦	٣٠,٠٠
٥	استخدام التكنولوجيا الجديدة	٣٦	١٦,٣٦
٦	التحرر من بيروقراطية الإدارة	٥٢	٢٣,٦٣
٧	تحسن ظروف توزيع المنتجات	١٨	٨,١٨
٨	أخرى	٢	,٩

ويلاحظ أن معظم الأسباب التى أرجع أفراد العينة زيادة الانتاج إليها هى المحاور التى لجأت لها الدولة فى سياستها لتحرير الزراعة والتى ترتكز على الملكية الخاصة للأرض الزراعية وتحرير أسعار المنتجات الزراعية وتحرير الأسواق والغاء التوريد الإجبارى للحاصلات الزراعية والدورة الزراعية التأشيرية ورفع الدعم عن مستلزمات الإنتاج وتحرير الائتمان .

وباجراء التحليل العنقودى بهدف معرفة درجة التباين بين أفراد العينة البحثية وفقا لمتغير انتاجية الفدان فإن نتائج التحليل أوضحت أنه تم توزيع أفراد العينة البحثية على أربعة عناقيد أو أربع مجموعات وأن الصورة النهائية لمتوسطات هذه العناقيد كانت كما هو مبين بجدول (٥) .

جدول (٥) النتائج النهائية لمراكز العناقيد

Final Cluster Centers

رقم العنقود	المتوسط
١	١١٦,٥٨٣٣
٢	٧٥,٥٧١٤
٣	٥,٠٠٠
٤	٩٨,٨٤٣١

وكما هو واضح فإن العناقيد ١ . ٢ . ٤رغم وجود تباين بينها إلا أن حجم التباين ليس كبيراً بالدرجة الموجودة بين هذه المجاميع والمجموعة الثالثة.

وبالاستمرار فى اجراء التحليل العنقودى Cluster analysis فإن نتائج الدراسة أوضحت أن هناك مسافات كبيرة بين مراكز العناقيد ويتضح ذلك من جدول (٦) .

جدول (٦)
المسافات بين المراكز النهائية للعناقيد

العنقود	١	٢	٣	٤
١	...			
٢	٣٨,٦٧٧٥	...		
٣	١٠٣,٥١٠٦	٧٠,٨٣٣	...	
٤	١٧,٠٣٣٤	٢١,٦٤٣٩	٩٢,٤٧٧٣	...

ولمحاولة التيقن مما أسفرت عنه النتائج من وجود تباين واضح بين مراكز العناقيد الأربعة وكذا المسافات بين هذه العناقيد تم اجراء التحليل الإحصائى المعروف باسم تحليل التباين Analysis of Variance حيث أوضحت نتائج الدراسة وجود تباين واضح بين مراكز العناقيد حيث بلغت قيمة F ٤٤٥,١٦٦ وهى قيمة عالية المعنوية بدرجة كبيرة (جدول ٧).

جدول (٧)
تحليل التباين للفروق بين مراكز العناقيد وفقا لمتغير الإنتاجية

مصدر التباين	Cluster M.S	درجات الحرية	Error M.S	F المحسوبة	مستوى المعنوية
الانتاجية	١٨٦٤٦,٢٠٣٦	٣	٤١,٨٨٦٠	٤٤٥,١٦٦	٠,٠٠٠١

وتعنى قيمة F وجود تباين معنوى كبير بين مراكز العناقيد فيما يتعلق بانتاجية الأرض الزراعية.

كما أظهرت النتائج أيضا أن لعنقود الأول يبلغ مركزه ١١٦,٥٣ ويضم مجموعة المستثمرين وهم كبار الملاك ، كما يضم أعداداً قليلة ن عينة المؤهلات المتوسطة وبعض الأفراد من أصحاب الملكيات الصغيرة ، ولقد بلغ عدد أفرد هذا العنقود ٤٧ فرداً ، بينما العنقود الرابع وهو العنقود الثانى فى الانتاجية والذى يبلغ مركزه ٩٨,٨٤٣ كان عدد أفراده ٨٨ فرداً غلب علي أفراد المؤهلات المتوسطة وصغار الحائزين من العمال السابقين ، وبعض الملاك من العاملين السابقين من ذوى المؤهلات

المتوسطة وصغار الحائزين من العمال السابقين ، وبعض الملاك من العاملين السابقين من ذوى المؤهلات العليا، بينما العنقود الثالث طبقا للانتاجية يبلغ مركزه ٧٥,٥٧١ كان عدد أفراده ٨٤ فرداً وكان معظم أفراده من حملة المؤهلات العليا يليهم المؤهلات المتوسطة ثم الحائزين من صغار العاملين السابقين . بينما كان هناك عنقوداً رابعاً مركزه 0 وهو أقل المراكز ويضم هذا العنقود فرداً واحداً من ذوى المؤهلات العليا (جدول ٥ . ٨).

ويلاحظ من هذه النتائج أن المستثمرين من أصحاب الملكيات الكبيرة هم الذين حققوا أعلى انتاجية وربما يكون ذلك راجعاً إلى عوامل كثيرة من ضمنها توافر الإمكانات لديهم مما يسمح لهم باستخدام تكنولوجيات متقدمة.ولقد وضح ذلك من خلال الزيارات الميدانية التى تمت لهذه المزارع ، إلا أن الملاحظة الجديرة بالنظر هى أن التفاوت فى الانتاجية بين العاملين السابقين لم يكن راجعا فى الأساس إلى حجم الملكية بقدر ماكان راجعاً إلى طبيعة الخلفية التعليمية حيث أظهرت النتائج أن العنقود الأول والذى كان مركزه أعلى المراكز والذى ضم المستثمرين قد ضم بعض الأفراد من المؤهلات المتوسطة وصغار الحائزين غير المؤهلين من العاملين السابقين، كذلك فإن العنقود الرابع وهو الثانى فى

جدول (٨)

توزيع أفراد العينة البحثية على عناقيد الدراسة

رقم العنقود	عدد الحالات
١	٤٧
٢	٨٤
٣	١
٤	٨٨

الانتاجية كان معظم أفراده من المؤهلات المتوسطة والحائزين غير المؤهلين وربما يكون ذلك راجعاً فى الأساس إلى أن هاتين الفئتين تملكان خبرة زراعية أكبر ويقومان بنفسيهما بعمليات خدمة ومتابعة الأرض الزراعية ، على العكس من كثيرين من المؤهلات العليا الذين قاموا بزراعة هذه الأراضى من خلال الغير وقاموا هم بالبحث عن عمل آخر ولقد وضح ذلك أيضا من خلال الجولات الميدانية للباحث.

ثالثا : محددات نجاح عملية الخصخصة بعينة الدراسة :

لتناول محددات نجاح عملية الخصخصة تم اقتراح مجموعة من المتغيرات على ضوء الدراسات التى أجريت على المستوى المحلى والعالمى والتى يعتقد أن لها صلة بنجاح هذه العملية وهذه المتغيرات هى : (أ) الانتاجية ، (ب) متغير التغير فى التكاليف ، (جـ) التركيب المحصولى التأشيرى ، (د)متغير التكنولوجيا المستخدمة . (هـ) الظروف التسويقية ، (و) أوضاع الائتمان ، (ز) مصادر الحصول على مستلزمات الإنتاج ، (ح) مصادر الحصول على المعرفة العملية ، (ط) التغير فى حجم العمالة.

وباجراء التحليل العنقودى Cluster Analysis بهدف معرفة درجة التباين بين أفراد العينة البحثية وفقا للمتغيرات التسعة السابقة وكذا محاولة عمل عناقيد من أفراد الدراسة بحيث يجمع كل عنقود الأفراد المتشابهة أو شبه المتشابهة وفقا للمتغيرات المقترحة فلقد أوضحت نتائج الدراسة أنه أمكن تجميع أفراد الدراسة فى ثمانية عناقيد يوجد تباين بين مراكزها (جدول ٩) .

ولمحاولة التيقن مما أسفرت عنه النتائج من وجود تباين بين مراكز العناقيد وكذا بين المسافات بين مراكز العناقيد تم اجراء اختبار تحليل التباين Analysis of Variance حيث أوضحت نتائج الدراسة وجود تباين واضح بين عناقيد الدراسة بالنسبة لكل المتغيرات التى شملتها الدراسة حيث بلغت قيم F للتباين بين مراكز العناقيد وفقا لمتغير الانتاجية ٢١٢ وهى قيمة معنوية عند ٠,٠٠١ ، وبلغت قيمة F للتباين بين مراكز العناقيد وفقا لمتغير التكاليف١٣٥,٧٣١٢ وهى قيمة معنوية عند المستوى الاحتمالى ٠,٠٠١ . كما بلغت قيمة F للتباين بين مراكز العناقيد وفقا لمتغير التركيب المحصولى التأشيرى ٢٠,٠٨٦٩ وهى قيمة معنوية عند المستوى الاحتمالى ٠,٠٠١ ، و كذلك بلغت قيمة F للتباين بين مراكز العناقيد وفقا لمتغير التكنولوجيا المستخدمة ٩,٣٦٢٧.

جدول (٩)

النتائج النهائية لمراكز العناقيد Final Cluster Centers

العنقود	X1	X2	X3	X4	X5	X6	X7	X8	X9
١	١٢,٩٢٣٢١	٣,١٢٩	٢,٦٥٥٨	٣,٥٢٦	٢,٣٩	٢,٩٧١	١,٢٩٣	٢,٨٠٤	٢,٧٤٨
٢	٢٤,٠٠٠	٨,٠	٢,٠	٦,٠	٢,٠	٤,٠	٤,٠	٥,٠	٢,٠
٣	١٥,٩٣٣٦	٤,١٠٤٢	٤,٥٠٩	٤,٢٨٩	٢,٠٠٧	٤,٦٩١	٥,٨٢٤	٣,٠٣٥	٣,٠٨٢
٤	٣,٨٤٨٨	٥,٠٦٦١	٣,٤٧٩	٣,٠٣	١,٤٥٢	٢,٧٩٤	٤,٧١٩	١,٩١٨	٢,٠٣٥٨
٥	٣,٥١٣	١,٢٤٢	١,٧٦٨	١,٠٦	٠,٥٠٥	٢,٠٠٩	,٦٤٩	١,٢٣٥٨	,٥٠٥
٦	١٤,٢٥	٩,٨٤٢١	١,٠	١,٠	٢,٠	١,٩٣٧	٥,٨٢٣	٣,٩٤٤	١,١٨١٨
٧	٥٠,٠٠	٣,٠	٢,٠٠٠	٥,٠	٣,٠	٤,٠	٢,٠	٤,٠	٨,٠
٨	١٢,٠٠	١,٩١٧	,٦٣	١,٠٢٣	٠,٥٠٧	٠,٢٤٥	١,١٦٤	١,١٦٦	,١٢٤٣

كما أوضحت النتائج أيضا وجود مسافات كبيرة بين مراكز العناقيد وبعضها مما يوضح حجم التباين الموجود وتضح ذلك من جدول (١٠).

جدول (١٠)

المسافات بين المراكز النهائية للعناقيد

العنقود	١	٢	٣	٤	٥	٦	٧	٨
١	...							
٢	١٢,٨٧٦٥	...						
٣	٥,٢٤١٩	١٠,١٣٩٦	...					
٤	٨,٩٤٥٠	٢٠,٦٤٠٦	١١,٧٧٧	...				
٥	٨,٦٦٤	٢١,٠٠٦٢	١٢,٣١٤٩	٣,٦٥٣٩	...			
٦	٦,٧٧١٨	١٠,٣٥٦٢	٦,٦٥٦٨	١٢,٤٩٣٩	١٢,٨٨٤٣	...		
٧	١٠,٣٧٨٩	٢٠,٧١١٢	١١,٦٩٦٩	٧,١٣٥١	٨,٨١٢٣٦	١٤,٣٩٦٢		
٨	٣,٩١٣٥	١٥,٥٠٨	٨,٥٠٩٢	٨,٤٤١٥	٦,٨٧٠٨	٨,٧٢٩٧	١١,٧٣٤٧	...

جدول (١١)
تحليل التباين للفروق بين مراكز العناقيد وفقا لمتغيرات الدراسة

مصدر التباين	Cluster M.S	درجات الحرية	Error M.S	درجات الحرية	قيمة F	مستوى المعنوية
التغير فى الانتاجية	٢٩,٤٥٧٢	٧	,٩٢٤٧	٢١٢	٣١,٨٥٦٨	,٠٠١
التغير فى التكاليف	٥٢٩,٤٢٤٦	٧	٣,٩٠٠٥	٢١٢	١٣٥,٧٣١٢	,٠٠١
التركيب المحصولى	٢٠,٨٠٢٩	٧	١,٠٣٥٦	٢١٢	٢٠,٠٨٦٩	,٠٠١
التكنولوجيا المستخدمة	٦,٦٥٨٦	٧	,٧١١٢	٢١٢	٩,٣٦٢٧	,٠٠١
ظروف التسويق	٥,٨٥٦٧	٧	,٥٢٨٠	٢١٢	١١,٠٩٢٩	,٠٠١
أوضاع الائتمان	١٩,٤٨٣٣	٧	١,٠٧٩٦	٢١٢	١٨,٠٤٧٤	,٠٠١
مصادر الحصول على مسلتزمات الانتاج	٢١,٠٢٥٣	٧	١,٠٦٠٤	٢١٢	١٩,٨٢٧٧	,٠٠١
مصادر الحصول على المعرفة العلمية	١١,٤٣٨١	٧	,٥٥٣٦	٢١٢	٢٠,٦٦٠٩	,٠٠١
التغير فى حجم العمالة	٤٠,٥٤٥٨	٧	١,٠٨١	٢١٢	٣٧,٥٣٩٢	,٠٠١

كذلك أوضحت نتائج الدراسة أن قيمة F للتباين بين مراكز العناقيد وفقا لمتغير ظروف التسويق ١١,٠٩٢٩وهى قيمة معنوية عند المستوى الاحتمالى ٠,٠٠١، كما بلغت قيمة F لمدى وجود تباين بين مراكز العناقيد وفقا لمتغير أوضاع الائتمان ١٨,٠٤٧٤ وهى قيمة معنوية عند المستوى الاحتمالى ٠,٠١، كذلك أوضحت نتائج الدراسة أن قيمة F لمدى وجود تباين بين مراكز العناقيد وفقا لمتغير مصادر الحصول على مستلزمات الانتاج ١٩,٨٢٧٧وهى ايضا قيمة معنوية عند المستوى الاحتمالى ٠,٠٠١، كذلك بلغت قيمة F لمدى وجود تباين بين مراكز العناقيد وفقا لمتغير مصادر الحصول على المعرفة العلمية ٢٠,٦٦٠٩وهى قيمة معنوية عند المستوى الاحتمالى ٠,٠٠١، وأخيراً فلقد بلغت قيمة F لمدى وجود تباين بين مراكزالعناقيد وفقاً لمتغير درجة التغير فى حجم العمالة ٣٧,٥٣٩٢ وهى أيضاً قيمة معنوية عند المستوى الاحتمالى ٠,٠٠١ (جدول رقم١١).

جدول (١٢)
توزيع أفراد العينة البحثية على عناقيد الدراسة

العنقود	عدد أفراد العينة
١	٦١
٢	٢
٣	٤
٤	١٦
٥	٧٩
٦	٢
٧	١
٨	٥٥

كما أظهرت النتائج ايضا أن العنقود الاول يضم ٦١ فردا من أفراد العينة ، كما يضم العنقود الثانى فردين والعنقود الثالث ٤ أفراد والعنقود الرابع ١٦ فردا والعنقود الخامس ٧٩ فردا والعنقود السادس فردين والعنقود السابع فردا واحدا والعنقود الثامن ٥٥ فردا (جدول (١٢)).

وهذه النتائج توضح تركز افراد عينة الدراسة من الملاك فى ثلاثة عناقيد بصفة أساسية هى العناقيد الأول والخامس والثامن ويضمون نحو ١٩٥ فردا من جملة افراد العينة وعددهم ٢٢٠ فردا بنسبة ٨٨,٦٣٦٪ ويلاحظ من جدول المسافات بين المراكز أن هناك مسافات كبيرة بين مراكز هذه العناقيد مما يوضح وجود تباين واضح بين هذه العناقيد تبعا لمتغيرات الدراسة وهذه النتائج تعنى أن افراد الدراسة لايتمتعون بنفس القدر من التكنولوجيا وظروف التسويق وظروف الائتمان ، ومستلزمات الإنتاج ومصادر الحصول على المعرفة العلمية وامكانية استخدام التركيب المحصولى الملائم وحجم العمالة المناسبة وبالتالى سينعكس ذلك على الانتاجية والتكاليف ، ومن البديهى أن المالك صاحب المساحة الأكبر والإمكانات الأكثر هو الذى سيتاح له التمتع بهذه الظروف مقارنة

بالمالك ذى الامكانات المحدودة خاصة إذا ما أخذنا فى الحسبان الطبيعة الايكولوجية لمجتمع الدراسة.

الخاتمة والتوصيات

لقد كان القطاع الزراعى وسيظل القطاع الرائد فى الاقتصاد القومى المصرى حيث أنه يضيف نحو خمس الناتج الاجمالى ويساهم بنحو ثلث حصيلة الصادرات فضلا عن كونه القطاع الهام فى توفير مستلزمات الصناعة المصرية . ولقد شهد هذا القطاع تحولات كبيرة فى مجال الاصلاح الاقتصادى حيث كان قطاعا سباقا فى هذا المجال ، فمنذ اوائل الثمانينات بدأقطاع الزراعة برنامجا للإصلاح الاقتصادى وكانت ملامحه التوجه للمزيد من إعمال آليات السوق وتوسيع مساهمة القطاع الخاص فى النشاط الزراعى وقصر دور وزارة الزراعة على البحوث والارشاد والسياسة الزراعية وأن يكون الانتاج أو ملكية الأصول مسئولية القطاع الخاص ، ونتيجة لذلك فلقد تخلت الدولة عن دورها السابق فيما يتعلق بتحديد الانتاج أو التسويق أو الائتمان أو دعم مستلزمات الانتاج، ومما لاشك فيه أن يحدث تأثير لهذه السياسات على دخول بعض الفئات من صغار الزراع ومن ثم على مستويات معيشتهم وعلى معدل نمو القطاع الزراعى ذاته.

ولقد توصلت الدراسة إلى وجود تباينات واضحة بين الملاك الجدد فى منطقة مديرية التحرير حيث جرى خصخصة شركة جنوب التحرير الزراعية وأن هذه التباينات كانت فى الانتاجية والتكاليف المزرعية والتكنولوجيا المستخدمة ومصادر الحصول على المعرفة العلمية ومصادر الحصول على مستلزمات الإنتاج وظروف تسويق المنتجات ، وتوفر الائتمان الزراعى والتركيب المحصولى والعمالة وأن حجم الملكية الزراعية ، وامكانيات المالك كانت المؤثر الكبير على ظهور التباينات بين مختلف الملاك وفقا للعوامل التى سبق ذكرها وعلى ضوء ذلك فإنه ولنجاح عملية الخصخصة فى قطاع الزراعة بصفة عامة وفى منطقة الدراسة بصفة خاصة يوصى بالآتى:

١- تحسين وتطوير التكنولوجيا المستخدمة والممكن استخدامها والتى تتلاءم مع الظروف البيئية والتى تشمل ترشيد وصيانة الموارد الطبيعية خاصة تلك المتعلقة باستصلاح الأراضى وتقنيات استخدام وترشيد استخدام المياه ، وتقنيات تطوير الانتاجية الزراعية ، وتقنيات تصنيع وحفظ المنتجات الزراعية ومايمكن استخدامه فى هذه المجتمعات وفى حدود السعات الاقتصادية التى تحفز المزارعين على استخدامها أو على الأقل توجيه مدخراتهم للاستثمار فى اطار تعاونى .

٢- بعد انحسار دور الدولة يجب العمل على الاهتمام بانشاء التعاونيات واحياء دور الموجود منها حيث تتميز التعاونيات بدورها المزدوج الاقتصادى والاجتماعى فهى تنظيمات اجتماعية تسعى لتحقيق أهدافها بوسائل اقتصادية ويمكن أن يكون للتعاونيات دور بارز فى توفير مستلزمات الانتاج وتسويق المنتجات الزراعية كسراً للاحتكار الذى يمكن أن يقوم به القطاع الخاص وحماية للمنتجين من الاستغلال.

٣- فى مجال الائتمان يوصى بتيسير حصول المزارعين على قروض من بنك الائتمان لتجهيز وتسويق محاصيلهم بضمان محاصيلهم حتى لايضطرون الى بيع محاصيلهم بأسعار بخسة.

٤- تنشيط دور بنك التنمية والائتمان الزراعى فى انشاء شركات خاصة تتولى مراحل التسويق المختلفة.

٥- يوصى بأن تقوم الدولة بوضع حد أدنى لأسعار المحاصيل الاستراتيجية ويمكن فى هذا المجال أن يقوم بنك التنمية بشراء هذه المحاصيل لحساب الدولة إذا ماحدث هبوط فى أسعار هذه الحاصلات الاستراتيجية نتيجة لتطبيق سياسة آليات السوق.

٦- نظراً لطبيعة منطقة الدراسة وبعدها عن الأماكن الحضرية وأماكن التسويق يقترح انشاء محطات لفرز وتدريج وتعبئة الفاكهة والخضروات تكون تابعة للتعاونيات.

٧- العمل على انشاء محطات للبحوث الزراعية تابعة لمعاهد البحوث الزراعية وتدعيم الموجود منها فى أنحاء الجمهورية كمراكز للمعرفة العلمية وزيادة التحامها بالمزارعين من خلال تزويد المحطات المتخصصة منها بعناصر من الأخصائيين الارشاديين الزراعيين ، على أن تعكس بحوث هذه المحطات واقع المشكلات التى تعانى منها المجتمعات المحلية وتقدم الحلول لها .

٨- تنشيط دور الارشاد الزراعى فى جوانب زراعية أخرى بخلاف الجوانب المتعلقة بنقل التكنولوجيا الزراعية ومد المزارعين بالممارسات المستحدثة ، وهذه الجوانب الجديدة لها أهميتها فى ضوء سياسة تحرير الزراعة مثل التسويق حيث يجب تقد يم المعلومات للمزارعين بنوعية المحصول وصنفه الذى يتلاءم مع ظروف الطلب وتوفير المعلومات حول أسعار السوق وطرق ومصادر التعبئة والتخزين وتسهيل اتفاقيات البيع للمزارعين سواء كانت فردية أو جماعية .

٩- تشجيع الصندوق الاجتماعى للتنمية وبنك التنمية والائتمان الزراعى على منح القروض

للشباب وللعمالة المتوفرة نتيجة عملية الخصخصة لانشاء مشروعات صغيرة على أن توجه هذه المشروعات بصفة أساسية لخدمة نجاح عملية الخصخصة مثل انشاء أماكن لبيع مستلزمات الانتاج أو مشروعات لحفظ المنتجات الزراعية إلى غير ذلك .

١٠- تنظيم عمل العمالة المتوفرة نتيجة عملية الخصخصة حتى لاتتعرض للاستغلال وذلك من خلال تشجيع إنشاء نقابات عمالية لهم فى المناطق التى تم بها اجراء عملية الخصخصة.

١١- تشجيع إنشاء بعض المنظمات الأهلية التى يمكن أن يكون لها دور كبير فى نجاح عملية الخصخصة مثل جمعية تنمية المجتمع المحلى وهى إحدى أهم المنظمات المحلية وكذلك جمعيات حماية المنتجين .

المراجع

(١) سعيد النجار: **استراتيجية قومية للإصلاح الاقتصادى** ، دار الشروق ،١٩٩١، ص ٣٠-٣٨.

(٢) معهد التخطيط القومى ١٩٩٢ : **التحرير الإقتصادى وقطاع الزراعة** ، سلسلة قضايا التخطيط والتنمية فى مصر ، رقم ٧٧، ص ٧٤.

(٣) الجهاز المركزى للتعبئة العامة والاحصاء ١٩٩٠ : **الكتاب السنوى** ، يونيو ١٩٩٠، ص ١٤، ٣٤، ٢٨٤.

(٤) استراتيجية برنامج وكالة التنمية الأمريكية ، ١٩٩٢.

(٥) رمزى زكى : " الخصخصة والإصلاح الاقتصادى فى مصر "، فى : **المجلة المصرية للتنمية والتخطيط** ، معهد التخطيط القومى ،١٩٩٤، مج ٢ ،ع ١ ، ص ١٩٣.

(٦) صديق محمد عفيفى: **التخصيصية لماذا وكيف ؟ الأهرام الاقتصادى** ، أول فبراير ١٩٩٢، ص ٣٦-٣٨.

(٧) صديق محمد عفيفى ، **المرجع السابق** .

(٨) زهدى الشامى : الخصخصة ومشكلات الانتقال إلى السوق (التجربة الروسية) فى: **المجلة المصرية للتنمية والتخطيط** ، معهد التخطيط القومى ، مج ٢ ،ع ١ ، يونيو ١٩٩٤ ، ص ١٥٣-١٦٢.

(٩) عاطف النقلى : الخصخصة وسوق الأوراق المالية فى مصر، **كتاب الأهرام الإقتصادى** ، أول

أغسطس ، ١٩٩٤، ص ٩-١٠.

(١٠) راجية عابدين ، وآخرون : تحرير القطاع الصناعى المصرى فى ظل المتغيرات المحلية والعالمية، فى : **المجلة المصرية للتنمية والتخطيط** ، معهد التحطيط القومى ، مج ٢. ع ١ ، يونيو ١٩٩٤،ص ٢٨٩.

(١١) صديق محمد عفيفى ١٩٩٣ (**مرجع سابق**).

(١٢) حسن خضر : السياسة السعرية الزراعية بين القيود الحكومية فى الماضى وسياسة التحرير الاقتصادى ،فى: **مؤتمر السياسات الزراعية ، حصاد ثمانية أعوام من سياسات الإصلاح الإقتصادى للقطاع الزراعى المصرى** ، ٢٦-٢٨ مارس , ١٩٩٥

(١٣) عبد الرحيم محمد إسماعيل ، وآخرون: دراسة تحليلية لأثر الإنفاق الحكومى وسياسة الخصخصة على معدلات النمو للقطاع الزراعى المصرى ، فى: **المجلة المصرية للإقتصاد الزراعى**، مج٢ ، ع ٢ ، سبتمبر ١٩٩٣ ص ٣٧٩-٣٨١.

(١٤) سعد طه علام : التكيف الهيكلى المستقبلى للزراعة المصرية ، فى : **المجلة المصرية للتنمية والتخطيط** ، معهد التخطيط القومى ،مج ٢ ، ع ١ ، يونيو ١٩٩٤، ص ٨٥.

(١٥) حسن خضر (**مرجع سابق**).

(١٦) استراتيجية برنامج وكالة التنمية الامريكية ١٩٩٢ (**مرجع سابق**).

(١٧) ستراتيجية برنامج وكالة التنمية الامريكية ١٩٩٢ (**مرجع سابق**).

(١٨) سعد طه علام : (**مرجع سابق**).

(١٩) فرانسسكو جولاتى : قيام القطاع الخاص بتوزيع وتسعير مستلزمات الإنتاج الزراعى ، فى: **مؤتمر السياسات الزراعية** ، ٢٦-٢٨ مارس ١٩٩٥ ، ص ٨.

(٢٠) رولدو إيهريك ، وآخرون : اصلاح السياسات الزراعية فى مصر ، فى :**مؤتمر السياسات الزراعية** ، ٢٦-٢٨ مارس ١٩٩٥ ، ص ٧.

(٢١) محمد أبو منذور: **مستقبل الزراعة المصرية فى التسعينات** ، مركز الدراسات السياسية والاستراتيجية ، مارس ١٩٩٢، ص ١٠-١٤.